منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 352، جنيف، 28 تشرين الأول/ أكتوبر - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024

قسم وضع السياسات

POL

جزء التعاون الإنمائي

التاريخ: ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤
الأصل: إنكليزي

البند الثالث من جدول الأعمال

البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة آخر المستجدات عن التقدم المحرز في إطار برنامج منظمة العمل الدولية للتعاون الإنمائي في الأراضي العربية المحتلة. وفي خضم الأزمة غير المسبوقة التي تؤثر على سوق العمل الفلسطيني بسبب الحرب المستمرة في غزة وتصاعد العنف في الضفة الغربية، فإنّ مجلس الإدارة مدعو إلى ما يلي: "١" الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؛ "٢" الإحاطة علماً بالتقدم المحرز في إطار خطة الاستجابة للطوارئ التي وضعها المكتب لتلبية الاحتياجات العاجلة للعمال وأصحاب العمل الفلسطينيين؛ "٣" التنويه بالدعم المالي الذي قدمته عدة دول أعضاء بالفعل إلى برنامج منظمة العمل الدولية ودعوة الدول الأعضاء الأخرى إلى المساهمة في التنفيذ الكامل لبرنامج الإنعاش في خطة الاستجابة للطوارئ، بتنسيق وثيق مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية لتعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية لجميع الفلسطينيين وبالتالي المساهمة في تعزيز الرابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (انظر مشروع القرار في الفقرة ٤٠).

الهدف الاستراتيجي المعني: لا يوجد.

النتيجة الرئيسية المعنية: لا توجد.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لمنظمة العمل الدولية.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.350/POL/4(Rev.1)، الوثيقة GB.350/POL/4(Rev.1)/Decision، التقرير ILC.112/DG/AP.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

◄ أولاً- معلومات أساسية

١. تتناول هذه الوثيقة التقدم المحرز في برنامج منظمة العمل الدولية للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة. وتأخذ في الاعتبار الإنجازات الرئيسية التي تحققت بفعل نشاط منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة في إطار برنامج العمل اللائق الثالث من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥ وخطة الاستجابة للطوارئ اللاحقة التي أطلقت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣. ويسلط التقرير الضوء على التطورات والتحديات الرئيسية في سوق العمل الفلسطيني منذ فترة التقارير السابقة. علاوة على ذلك، يبرز التقرير العمل المتضافر الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في الإطار الأوسع للجهود المبكرة فيما يتعلق بالإنعاش وإعادة الإعمار، التي تبذلها الأمم المتحدة والتي تبذل في فريق الأمم المتحدة القطري.

٢. وتؤدي الحرب في غزة وتزايد العنف في الضفة الغربية إلى إزهاق الأرواح وتدمير سبل العيش والاقتصاد في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وطال تصعيد الأعمال العدائية الجميع على نحو عشوائي في مختلف أنحاء قطاع غزة: فقد أصبح أصحاب الأعمال والعاملون لحسابهم الخاص والعاملون في القطاعين العام والخاص في حالة فقر ودُمرت مؤسسات سوق العمل. وبسبب مقتل أو إصابة أرباب الأسر المعيشية، بات الأطفال يجوبون الشوارع ويتسولون من أجل الطعام أو يعملون مقابل الطعام. ويشير تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية لعام ٢٠٢٤ بشأن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة إلى الدمار واسع النطاق الذي لحق بأماكن العمل والنزوح الجماعي للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية. ويواجه جميع العمال وأصحاب العمل مخاطر صحية بدنية وعقلية كبيرة، وتتأثر النساء بشكل خاص لأنهن يتحملن العبء العملي والعاطفي الناجم عن النقص الحالي في الرعاية الصحية ورعاية الأطفال وتعليمهم في غزة.[١] وتشير التقديرات إلى أنّ الأضرار المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية المشيّدة في غزة بلغت ١٨,٥ مليار دولار أمريكي حتى نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، وهو ما يعادل ٩٧ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ٢٠٢٢.[٢]

٣. وسيكون لشدة الأزمة تداعيات وخيمة ودائمة على سوق العمل الفلسطيني ورفاه العمال الفلسطينيين وأسرهم - خاصة في غزة، ولكن في الضفة الغربية أيضاً - بما في ذلك من خلال فقدان الوظائف والمداخيل وإغلاق المنشآت، فضلاً عن عدم قدرة العمال على الحصول على فرص التعليم والتدريب. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى فقدان أكثر من ٥٠٧ ٠٠٠ وظيفة في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك ٢٠١ ٠٠٠ وظيفة في غزة و٣٠٦ ٠٠٠ وظيفة في الضفة الغربية. وتعادل هذه الخسائر في الوظائف خسائر يومية في دخل العمل بلغت ٢١,٧ مليون دولار أمريكي، وترتفع إلى ٢٥,٥ مليون دولار أمريكي يومياً إذا أخذنا في الحسبان الدفع الجزئي لأجور موظفي الخدمة المدنية وانخفاض دخل العاملين في القطاع الخاص في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.[٣]

٤. وأدى اشتداد الأعمال العدائية في غزة إلى تفاقم أزمة سوق العمل. ولا يقتصر التأثير السلبي للنزاع الذي يطال آفاق العمالة وسبل عيش الناس، على غزة فحسب بل يمتد إلى الضفة الغربية حيث يشتد العنف ويُفرض المزيد من القيود على حركة التنقل بين المحافظات الفلسطينية وداخلها منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣. وفي أواخر آب/ أغسطس، شنت القوات الإسرائيلية عملية واسعة النطاق في شمال الضفة الغربية، مما أسفر عن سقوط ضحايا وتدمير البنية التحتية وأدى إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية.[٤]

٥. وحسب الدراسة الاستقصائية التي أجرتها منظمة العمل الدولية بشأن أصحاب العمل والعمال في الضفة الغربية، فإنّ العاملين في القطاع الخاص يتحملون العبء الأكبر من الأزمة ويتكبدون خسائر كبيرة في الوظائف إلى جانب خفض الأجور وخفض الوظائف بدوام كامل. ويشير تحليل للنتائج قائم على أساس نوع الجنس إلى أنّ الرجال يعانون من أكبر حصة من فقدان الوظائف والانتقالات إلى العمل بدوام جزئي مقارنة بالنساء. وأفادت نسبة ساحقة بلغت ٩٨,٨ في المائة

---

[١] منظمة العمل الدولية، *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة: تقرير المدير العام - ملحق*، التقرير ILC.112/DG/APP، ٢٠٢٤، الفقرتان ٩٥ و٩٧.

[٢] انظر:
World Bank, European Union (EU) and United Nations (UN), *Gaza Strip Interim Damage Assessment: Summary Note*, 29 March 2024, 1.

[٣] انظر:
ILO and Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), "Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 3", ILO Brief, 18 March 2024, 4–5.

[٤] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٢١٣: الضفة الغربية، ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤.

من المنشآت التي شملتها الدراسة الاستقصائية في الضفة الغربية بأنها تواجه تحديات تؤثر على عملياتها وقدرتها الإنتاجية، وبالتالي فإنها تؤثر على مبيعاتها وأرباحها. ولم يعد أمام المنشآت أي خيار سوى خفض التكاليف، بما في ذلك تقليص حجم القوى العاملة لديها وخفض ساعات وأيام العمل والحد من ساعات العمل الإضافية وإعانات الإجازات السنوية، بل لجوء العديد منها إلى التسريح الدائم و/أو المؤقت للعمال.[٥]

٦. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة تتراوح بين ٦,٥ و٩,٤ في المائة خلال عام ٢٠٢٤؛ وتظل الآفاق الاقتصادية للعام بأكمله متّسمة بانعدام اليقين إلى حد كبير وسوف ترتبط بشدة النزاع ومدته، فضلاً عن التغيرات في السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما يشمل التغيرات المتعلقة بالوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي وحجز إسرائيل إيرادات التخليص الجمركي الفلسطينية.[٦] وارتفع معدل البطالة إلى ٥٠,٨ في المائة خلال الأشهر الثمانية الأولى من الحرب، فبلغ ٣١,٩ في المائة في الضفة الغربية ونسبة مذهلة قدرها ٧٩,١ في المائة في قطاع غزة. ومع استمرار الحرب، يبدو أنه ليس هناك قطاع قادر على إحداث أثر يخفف من وطأة الأزمة على سبل عيش العمال،[٧] غير أنه من المتوقع أن يظل القطاع الزراعي في الضفة الغربية مستقراً نسبياً. ومع ذلك، من المتوقع أن تحدث عملية استبدال يحل فيها الرجال محل النساء في الوظائف الزراعية في هذا القطاع.

٧. وعلى نحو ما ورد في تقرير المدير العام، أصبحت قدرة السلطة الفلسطينية على ضمان إدارة سديدة فعالة، بما في ذلك حماية حقوق العمال، مقيدة أكثر من أي وقت مضى في ظل ظروف كارثة إنسانية واحتلال مترسخ وأزمة مالية متصاعدة. وتوقفت الإصلاحات السياسية والقانونية، بالنظر إلى أنّ جهود الإغاثة الإنسانية أصبحت هي الأولوية بالنسبة إلى الإدارة الفلسطينية الجديدة المعينة في أواخر آذار/ مارس ٢٠٢٤.

◄ ثانياً - التقدم العام المحرز في تنفيذ البرنامج وإرساء الشراكات

٨. تندرج فترة التقرير ضمن السنة الثانية من تنفيذ البرنامج الثالث بشأن العمل اللائق من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، الموقّع في شباط/ فبراير ٢٠٢٣. وتأتي هذه الفترة أيضاً بعد مرور أكثر من عام على أحداث ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ واندلاع الحرب في غزة، مما دفع منظمة العمل الدولية إلى إطلاق خطتها للاستجابة للطوارئ وإيلاء الأولوية للجهود التي تبذلها في إطار برنامج العمل اللائق للاستجابة للاحتياجات العاجلة للعمال وأصحاب العمل الفلسطينيين المتأثرين بالأزمة المتفاقمة.

٩. ومنذ إطلاق خطة الاستجابة للطوارئ، جرى بشكل كبير توسيع برنامج منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان من شأن تخصيص صناديق الإغاثة الطارئة من موارد منظمة العمل الدولية الداخلية في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣ بحيث بلغ مجموعها أكثر من ١,٤ مليون دولار أمريكي، بالموازاة مع إعادة برمجة الصناديق القائمة المخصصة للتعاون الإنمائي والبالغة ٧٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، أن أدى دوراً بالغ الأهمية في دعم مساعدة الإغاثة التي تقدمها منظمة العمل الدولية لأكثر من ٩ ٠٠٠ عامل من غزة علقوا في الضفة الغربية وفي تسهيل نقل ١٣٠ حاوية مملوكة لمنشآت في غزة ومحتجزة في الموانئ الإسرائيلية منذ تشرين الأول/ أكتوبر إلى الضفة الغربية. كما دعمت هذه الصناديق جمع وتحليل البيانات بالغة الأهمية التي تركز على تأثير الأزمة على سوق العمل الفلسطيني، فضلاً عن تجريب برنامج طوارئ للتوظيف في غزة.[٨]

١٠. وفي ١٠ حزيران/ يونيه ٢٠٢٤، عُقد اجتماع على هامش مؤتمر العمل الدولي لإطلاق نداء تمويل بهدف حشد ٢٠ مليون دولار أمريكي من أجل برنامج الإنعاش في خطة الاستجابة للطوارئ. وأعلنت حكومتا بلجيكا والكويت، اللتان شاركتا في الدعوة إلى الاجتماع مع المدير العام لمنظمة العمل الدولية، إلى جانب حكومتي هولندا وإندونيسيا فضلاً عن

[٥] انظر: ILO, *Impact of the War in Gaza on Private Sector Workers and Businesses in the West Bank*, 2024

[٦] انظر: World Bank, *Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy*, May 2024, 2

[٧] انظر:
OIT et PCBS, "Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory, Bulletin No. 4", ILO Brief, 7 June 2024.

[٨] الوثيقة GB.350/POL/4(Rev.1)

حكومة منطقة والون (بلجيكا) وجهات أخرى، عن التعهد بمساهمات كبيرة، بما في ذلك ٤,٣ مليون دولار أمريكي تعهدت بها هولندا وحدها.[٩]

١١. ويبدأ في الوقت الحالي تنفيذ مرحلة الإنعاش في خطة الاستجابة للطوارئ لمنظمة العمل الدولية في غزة والضفة الغربية، بالتركيز على العمال وأصحاب العمل والمنشآت وأصحاب المصلحة الرئيسيين الأكثر تضرراً من الأزمة. ويهدف البرنامج إلى تحقيق ثلاث نتائج: تعزيز العمالة والحماية الاجتماعية وإنعاش قطاع الأعمال. وستركز مجالات العمل على تعزيز العمالة من خلال برامج الاستثمار كثيف العمالة والتوظيف وتسريع وتيرة التلمذة الصناعية لاستعادة الوظائف وخلق فرص عمل جديدة بالإضافة إلى دعم منظمات العمال الرئيسية؛ تنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية لتسهيل الإنتعاش والاستقرار من خلال دعم الاتساق في الرابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتقديم الإعانات الاجتماعية للفئات المستضعفة ومخطط مؤقت للإعانات المرتبطة بالعمل؛ تحقيق إنعاش قطاع الأعمال، بما في ذلك دعم الأعمال والمنشآت الاجتماعية ودعم منظمات أصحاب العمل وتنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر وسلاسل القيم.

١٢. وفي أوائل أيلول/ سبتمبر، جرى توجيه ٥,٤ مليون دولار أمريكي من التمويل الذي تم التعهد به خلال نداء التمويل في حزيران/ يونيه والذي تم تلقيه لاحقاً في إطار طريقة التمويل المجمّع متعدد الجهات المانحة، في اتجاه تسريع وتيرة تنفيذ تدخلات الإنعاش المبكر في إطار خطة الاستجابة للطوارئ من أجل التخفيف من التأثيرات السلبية للأزمة على العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين وفي الوقت نفسه تعزيز القدرة على الصمود في صفوف السكان، خاصة في غزة. وتقوم حالياً مجموعة من الجهات المانحة بمناقشة أو استكمال عملية توفير المزيد من الدعم لخطة الاستجابة للطوارئ، بالإضافة إلى تدخلات أخرى مدعومة بالتوازي مع خطة الاستجابة للطوارئ على النحو المبين أدناه.

١٣. وبالإضافة إلى الأموال التي تم التعهد بها في البداية، وقّعت منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والاتحاد الأوروبي في تموز/ يوليه ٢٠٢٤ مشروعاً جديداً للتعاون الإنمائي بتمويل بلغ ٢ مليون يورو. ويهدف المشروع المقرر أن يستمر لمدة ثلاث سنوات، إلى تحسين سبل وصول جميع الفلسطينيين إلى المساعدات الاجتماعية القائمة على الحقوق من خلال تعزيز قدرة وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية على إدارة وتنسيق وتنفيذ نظام وطني متسق للحماية الاجتماعية ضمن الرابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

١٤. علاوة على ذلك، ساهمت حكومة إسبانيا، من خلال وزارة العمل والاقتصاد الاجتماعي، بمبلغ إضافي قدره ١٠٧ ٠٠٠ دولار أمريكي لدعم تحسين فرص وصول التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية إلى الأسواق.

١٥. وستركز جهود الإنعاش التي تبذلها منظمة العمل الدولية إلى أقصى حد ممكن على تعزيز الآليات الوطنية للتخطيط وتنفيذ تدخلات الإنعاش. وسوف يتحقق ذلك من خلال تعزيز قدرة الوكالات المشاركة في تصميم وتنفيذ برامج الطوارئ بشأن التوظيف والحماية الاجتماعية لإدماج مبادئ العمل اللائق وتحقيق التوافق مع معايير العمل الدولية. وبناءً على خبرة منظمة العمل الدولية في حالات الأزمات والنزاعات، ستقدم المنظمة المساعدة التقنية للشركاء الوطنيين والدوليين من أجل إنشاء آليات تنسيق لتحديد المعايير الأساسية ومواءمة النظم وضمان الاتساق في الرابط الثلاثي من خلال ربط القطاعات الإنسانية والإنمائية والسلام، وفي الوقت نفسه ضمان الرصد والامتثال الفعالين للمعايير العالمية ولأفضل الممارسات.

١٦. وشارك ممثلو الشركاء الثلاثيين الفلسطينيين ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في حلقة عمل إقليمية عقدت في عمان في أيلول/ سبتمبر بعنوان "العمل اللائق في الرابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في المنطقة العربية". ووفرت حلقة العمل التي شارك فيها أكثر من ١٠٠ مشارك، منصة لتسليط الضوء على الأهمية الحاسمة لإدماج مبادئ العمل اللائق منذ المرحلة الإنسانية فصاعداً، مع التركيز بشكل خاص على برامج التوظيف والحماية الاجتماعية. وعززت حلقة العمل إرساء مبادئ المشاركة في صفوف الشركاء، بما من شأنه أن يرشد جهود الإنعاش في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٧. علاوة على ذلك، تظل منظمة العمل الدولية، باعتبارها وكالة متخصصة ضمن فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة والوكالة الرائدة في مجال العمالة والإدارة السديدة للعمل والحماية الاجتماعية، عضواً نشطاً في فريق إدارة البرامج التابع للأمم المتحدة وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بعمليات التقييم وتخطيط الإنعاش، وتؤدي دوراً رئيسياً في رسم إطار الأمم المتحدة للإنعاش المبكر في الأرض الفلسطينية المحتلة وتواظب على المشاركة بنشاط في التقييم السريع للأضرار والاحتياجات وإطار الإنعاش بعد النزاعات بقيادة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

[٩] انظر:
ILO, “Press Release on Partners Pledge Support to ILO’s Palestinian Labour Market Recovery Programme“, 11 June 2024.

◄ ثالثاً - استعراض التقدم المحرز والإنجازات في مجالات العمل الرئيسية

١٨. يجمع هذا القسم تحت كل عنوان، العمل المضطلع به في إطار خطة الاستجابة للطوارئ والتدخلات التي اتُفق عليها أو خُطط لها أصلاً في إطار برنامج العمل اللائق الثالث من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة قبل الأزمة الحالية. وتُبذل كل الجهود الممكنة لضمان الاتساق والتكامل بين مسارات العمل هذه.

١- تعزيز العمالة وإنعاش قطاع الأعمال

١٩. تظل منظمة العمل الدولية ملتزمة بدعم هيئاتها المكونة في استعادة الوظائف والدخل ودعم إنعاش قطاع الأعمال. وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الفلسطيني للتشغيل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، أطلقت منظمة العمل الدولية أول مخطط طوارئ تجريبي للتوظيف في غزة يوفر فرص عمل قصيرة الأجل لصالح ١٥٠ امرأة ورجلاً. ولم يقتصر هذا البرنامج الذي يوشك الآن على الانتهاء، على توفير دخل ضروري لهؤلاء الأفراد فحسب، بل اضطلع أيضاً بعرض مبادئ العمل اللائق على الشركاء الآخرين من خلال تقديم جلسات توجيهية في الموقع بشأن مبادئ العمل اللائق والسلامة والصحة المهنيتين.

٢٠. واستناداً إلى الدروس المستفادة من البرنامج التجريبي في غزة، أطلقت منظمة العمل الدولية برنامجاً شاملاً بشأن العمالة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤ لتحقيق استقرار سبل العيش وبناء القدرة على الصمود داخل المجتمعات المحلية المتضررة على المدى القريب. ويهدف هذا البرنامج إلى الوصول إلى أكثر من ١٥٠٠ عامل مستضعف في غزة والضفة الغربية، مع التركيز بشكل خاص على الشباب الأكثر عرضة للاستضعاف. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تلبية الاحتياجات العاجلة للمجتمعات الأهلية النازحة في غزة من خلال توفير الخدمات الأساسية، مثل إدارة النفايات الصلبة وإعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الاجتماعية. ويدعم البرنامج إنعاش الوظائف والمنشآت في القطاعات الحيوية في آن واحد من خلال تدخلات هادفة، بما يشمل التوظيف والتلمذة الصناعية في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. وعلى المدى الطويل، تهدف منظمة العمل الدولية إلى نقل خبرتها التقنية إلى الصندوق الفلسطيني للتشغيل، وهو الذراع التنفيذي لوزارة العمل الفلسطينية والشريك التنفيذي الرئيسي لمنظمة العمل الدولية في تصميم وتنفيذ برنامج توظيف عام ليحتذى به في برامج توظيف مماثلة. ومن المتوقع أن يؤدي البرنامج وظيفة أداة مؤسسية مستقلة لتبسيط برامج التوظيف كمكمل لتدابير الحماية الاجتماعية. وقد استُهلت هذه العملية من خلال دورات تدريب تمهيدية، في حين جرى تقييم الهيكل التنظيمي والمالي للصندوق الفلسطيني للتشغيل بهدف ضمان تقديم دعم استشاري تقني مخصص.

٢١. ولضمان التنسيق الكامل لتدخلات الإنعاش التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية، شُكّلت لجنة ثلاثية يرأسها وزير العمل وتضم الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ورئيس مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية ومنظمة العمل الدولية. وأرسى أول اجتماع عقد في أيلول/ سبتمبر الأولويات للاهتمام بالعمال والقطاعات والمناطق الأشد تأثراً بالحرب في غزة واشتداد الأعمال العدائية في الضفة الغربية.

٢٢. وبالتوازي مع ذلك، تتعاون منظمة العمل الدولية مع وزارة العمل والشركاء الدوليين ووكالات الأمم المتحدة بهدف تدعيم تنسيق مبادرات تعزيز العمالة في الضفة الغربية وغزة، وتدعو في الوقت ذاته إلى إرساء معايير لظروف العمل العادلة ومستويات الأجور المناسبة. كذلك، تسعى منظمة العمل الدولية إلى تشجيع استخدام الأساليب كثيفة اليد العاملة وتنفيذ الضمانات الاجتماعية والبيئية بهدف ضمان أن تخلق هذه المبادرات تأثيرات مجدية وطويلة الأمد بدلاً من الاقتصار على تقديم الأموال نقداً بصفة مؤقتة مقابل مهام بسيطة لا تساهم في التطوير الشخصي أو في جهود الإنعاش الأوسع نطاقاً.

٢٣. وبالإضافة إلى خطة الاستجابة للطوارئ، هناك مشاريع اتفق عليها قبل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ تساهم في مجمل عمل منظمة العمل الدولية في مجال العمالة. وعلى سبيل المثال، استهل المشروع الإقليمي الخاص بالشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب في جنوب البحر الأبيض المتوسط، نشاطه الأول في آب/ أغسطس بعنوان "الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب في جنوب البحر الأبيض المتوسط"، وهو مشروع يموله الاتحاد الأوروبي وأطلق رسمياً في تموز/ يوليه ٢٠٢٤. ويهدف المشروع إلى إنشاء نموذج إحصائي عن الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب في الأرض الفلسطينية المحتلة بوصفه واحداً من ستة نماذج قطرية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وستوفر هذه النماذج فهماً للنطاق والخصائص والعوامل المحركة لوضع الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، وبالتالي ستكون بمثابة أساس لرسم معالم التدخلات السياسية الهادفة والفعالة.

٢٤. ونفذت منظمة العمل الدولية، في إطار المشروع الجاري بعنوان "تعزيز بيئة تمكينية للمنشآت المستدامة وتوفر الوظائف اللائقة للنساء والشباب في قطاع الزراعة" الممول من حكومة اليابان، تدخلات هادفة في أريحا وغور الأردن على أساس تحليل معمق لسلاسل القيم في قطاعي الألبان والعسل. وفي قطاع الألبان، أدخلت وحدة تجريبية لتحويل أعواد الذرة إلى علف للماشية مما أتاح للمرة الأولى الاستفادة من مصدر للأعلاف لم يستغل سابقاً وخفض تكاليف الأعلاف بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة. وتشمل جهود التحديث الأخرى استخدام المعدات المؤتمتة ونظم الطاقة الشمسية لتقليل خسائر الإنتاج، إلى جانب حملة تلقيح تتيح للمزارعين توفير ما يقرب من ٣٦٠ ٠٠٠ دولار أمريكي سنوياً من خلال تفادي وقوع خسائر في المواشي وانخفاض الإنتاجية. وفي قطاع العسل، أُنشئ مركز لإنتاج ملكات النحل، ومن المتوقع أن يزيد إنتاج العسل مرتين. وتلقى مربو النحل التدريب والموارد اللازمة لتنويع منتجاتهم وتوسيع نطاق وصولهم إلى السوق. بالإضافة إلى ذلك، تلقى ١٣ مدرباً محلياً تدريباً على مجموعة أدوات منظمة العمل الدولية "كيف تبدأ مشروعك وتحسنه"، مما مكّنهم من تدريب ٤٤٤ مزارعاً من النساء والشباب وتعزيز مهاراتهم المتعلقة بالأعمال.

٢٥. وفي إطار برنامج دعم التعاونيات الذي تموله حكومة إيطاليا، قدمت منظمة العمل الدولية الدعم التقني الحاسم وسهلت الحوار بين الشركاء الاجتماعيين في الضفة الغربية وغزة، فأسفر ذلك عن وضع استراتيجية قطاع التعاونيات (٢٠٢٤-٢٠٢٩) في صيغتها النهائية، استناداً إلى توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٣). كما دعمت منظمة العمل الدولية إعداد دليل للتعاونيات بشأن الرقابة ومراجعة الحسابات نُشر باللغة العربية، واستكملت تقييم القدرات المطلوبة لإنشاء معهد وصندوق لتنمية التعاونيات في انتظار موافقة مجلس الوزراء على مشروعي لوائحهما. وسيركز البرنامج في عامه الأخير على دعم التعاونيات الأولية باستخدام أدوات منظمة العمل الدولية والقدرات المعززة لموظفي هيئة العمل التعاوني وتفعيل خطة عمل من أجل إنشاء مؤسسة اجتماعية لرعاية الأطفال بالشراكة مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

٢- الإدارة السديدة لسوق العمل والهيكل الثلاثي وحماية العمال

٢٦. يظل تقييم تأثير الأزمة على غزة والضفة الغربية عاملاً حاسماً في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنعاش فعالة وقائمة على البيّنات. واستناداً إلى جمع البيانات والدراسات الاستقصائية الأولية، فضلاً عن تمارين نمذجة البيانات الثانوية التي أجريت بالشراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أصدرت منظمة العمل الدولية أربع نشرات حتى الآن بشأن تأثير الحرب في غزة على سوق العمل وسبل العيش في الأرض الفلسطينية المحتلة.[١٠]

٢٧. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٢٤، نشرت منظمة العمل الدولية تقييماً سريعاً لتأثير النزاع المتصاعد في غزة على الوضع الاقتصادي ووضع سوق العمل بالنسبة إلى القطاع الخاص والعمال والمنشآت في الضفة الغربية.[١١] ويستند التقييم إلى مقابلات ودراستين استقصائيتين أجريت بين كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤، بالشراكة مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين لإجراء دراسة استقصائية بشأن العمال، وبالشراكة مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية لإجراء دراسة استقصائية بشأن أصحاب العمل. ويحدد التقييم السريع التحديات الرئيسية التي يواجهها العمال والمنشآت، فضلاً عن احتياجاتهم الخاصة في خضم تعطل سلاسل التوريد والإمداد والقيود المفروضة على حركة الأفراد والسلع والخدمات وعدم إمكانية الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي. وبناءً على هذه النتائج، يوفر التقييم استشرافات قيّمة لتسترشد بها القرارات والتدخلات السياسية بهدف دعم العمال والمنشآت في الضفة الغربية.

٢٨. وابتداءً من أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤، تقوم منظمة العمل الدولية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العمل والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، باختبار دراسة استقصائية تقييمية سريعة ستُطلق لتقييم تأثيرات الأزمة على سوق العمل في الضفة الغربية. ويهدف هذا التقييم إلى فهم الظروف والتحديات الحالية التي يواجهها العمال وأصحاب العمل في الضفة الغربية، فضلاً عن تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لمعالجة الاحتياجات من المهارات التي يفتقر إليها العمال الفلسطينيون من الضفة الغربية الذين فقدوا وظائفهم في إسرائيل أو

[١٠] انظر:
ILO and PCBS, "Impact of the Israel-Hamas conflict on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 1", ILO Brief, 6 November 2023; ILO and PCBS, "Impact of the escalation of hostilities in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 2", ILO Brief, 20 December 2023; ILO and PCBS, "Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 3", ILO Brief, 18 March 2024; ILO and PCBS, "Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 4", ILO Brief, 7 June 2024.

[١١] انظر: ILO, *Impact of the War in Gaza on Private Sector Workers and Businesses in the West Bank*, 2024

تأثروا بتزايد الإغلاقات وتعطل الأنشطة الاقتصادية داخل الضفة الغربية. ومن المتوقع أن يستكمل التقرير بحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤.

٢٩. وعلى الرغم من التحديات الشديدة التي يطرحها الافتقار إلى البنية التحتية التشغيلية لإجراء الدراسات الاستقصائية وأساليب أخذ العينات الاحتمالية في غزة، فإنّ منظمة العمل الدولية تدعم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في إجراء دراسة استقصائية سريعة عبر الهاتف للقوى العاملة في غزة في ظل ظروف الحرب، من خلال تطبيق تعديلات على الاستبيان الاستقصائي المعتاد للقوى العاملة واستخدام أساليب غير تقليدية في أخذ العينات وجمع البيانات. ومن المتوقع أن تستكمل عملية جمع البيانات خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤.

٣٠. وفي إطار المشروع الإقليمي الممول من الاتحاد الأوروبي بعنوان "الحوار الاجتماعي من أجل النظامية وقابلية التشغيل في منطقة الجوار الجنوبي"، سهلت منظمة العمل الدولية عقد اجتماع بنسق مختلط في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣ لإتاحة تبادل الخبرات بشأن عمليات تشخيص الاقتصاد غير المنظم والتوصيات من أجل إضفاء السمة المنظمة، بمشاركة مصر والجزائر ولبنان وتونس والمغرب والأردن والأرض الفلسطينية المحتلة. بالإضافة إلى ذلك، نظمت في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤ دورة تدريبية بشأن استخدام أدوات منظمة العمل الدولية "كيف تبدأ مشروعك وتحسنه"، استهدفت الموظفين الرئيسيين في الغرف التجارية في الضفة الغربية، مع التركيز على تعزيز إضفاء السمة المنظمة.

٣١. وفي ظل الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، تواصل منظمة العمل الدولية تعزيز إسماع أصوات العمال وتعزيز المساواة بين الجنسين في أماكن العمل. ودعمت المنظمة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في إطلاق استراتيجيته خمسية السنوات بشأن المساواة بين الجنسين في أيار/ مايو ٢٠٢٤. وترمي الاستراتيجية إلى معالجة أوجه التفاوت بين الجنسين وتقوية دور المرأة في النقابات وتعزيز الفرص الاقتصادية من خلال تنمية المهارات. كما دعمت منظمة العمل الدولية آلية تقديم الشكاوى، التي أنشئت في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، من خلال تقديم برنامج تدريبي بشأن الوساطة في نزاعات العمل. وأدى برنامج التدريب الذي قُدم في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠٢٤ لفائدة ١٧ نقابياً، إلى تحسين كبير في مهارات الوساطة في صفوف المشاركين. وقد ساهم ذلك في تسوية ٣٢٠ شكوى من أصل ٨٢٨ شكوى تلقتها وحدات الشكاوى في اتحاد نقابات عمال فلسطين في عام ٢٠٢٤.

٣٢. وبناءً على دراسة جدوى وعلى خطة العمل المنبثقة عنها لإقامة منشأة اجتماعية تقدم خدمات رعاية الأطفال في الضفة الغربية، تساعد منظمة العمل الدولية حالياً في إقامة منشأة اجتماعية لرعاية الأطفال ودار حضانة في مدينة نابلس. كما أنها قدمت الدعم بهدف إعداد وحدات تدريبية من أجل التطوير المهني للأفراد الذين يديرون دور حضانة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ أشهر و٤ سنوات. وفي تموز/ يوليه وآب/ أغسطس ٢٠٢٤، نُظّم برنامج تدريب أساسي مدته ٦٠ ساعة بشأن رعاية الأطفال وإدارة الحضانة لفائدة ١٨ متخرجة شابة. ومن المتوقع أن يتم توظيف المشاركات بدوام كامل في المنشأة الاجتماعية لتقديم خدمات رعاية الأطفال عالية الجودة.

٣٣. واتساقاً مع السبيل المقترح للمضي قدماً على نحو ما ورد في تقرير منظمة العمل الدولية بشأن أنشطتها المتعلقة بالأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي قُدم إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٥٠ في آذار/ مارس ٢٠٢٤،[١٢] قدمت منظمة العمل الدولية الدعم للشركاء الاجتماعيين في تمثيل احتياجات ومصالح العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين الأشد تضرراً تمثيلاً أكثر فعالية. وصُمّم هذا التدخل لتلبية الاحتياجات التي يعرب عنها الشركاء الاجتماعيون، من خلال إنشاء وحدة دعم المنشآت والتوعية في اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية لتقديم مساعدة تقنية مصممة خصيصا للمنشآت والدعوة إلى إصلاحات سياسية، ومن خلال إنشاء وحدة حماية وتوعية العمال في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين لتعزيز قدرته على حماية حقوق العمال وتقديم المساعدة القانونية وتحسين القدرات المتعلقة بإدارة البيانات وتحليل السياسات.

[١٢] الوثيقة GB.350/POL/4(Rev.1)، الفقرة ٣١.

٣- الحماية الاجتماعية من أجل الفئات المستضعفة

٣٤. تواصل منظمة العمل الدولية دعم السلطة الفلسطينية في تنفيذ برنامج للمساعدة الاجتماعية أعيدت هيكلته وفي تعزيز التنسيق والمواءمة الفعّالين بين برامج التحويلات النقدية الإنسانية والنظام الوطني للحماية الاجتماعية. والهدف هو تقديم إعانات اجتماعية قائمة على الحقوق إلى أكثر الفئات استضعافاً، بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والأطفال، وفي الوقت نفسه تعزيز النظم الوطنية.

٣٥. وبفضل الدعم التقني الأساسي الذي قدمته منظمة العمل الدولية لتصميم معايير الأهلية والطرائق التشغيلية وتحديد تكلفة الإعانات الاجتماعية المخصصة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بما يتماشى مع المعايير الدولية للضمان الاجتماعي، صرفت وزارة التنمية الاجتماعية المدفوعات الأولى لهذه الإعانات في آب/ أغسطس ٢٠٢٤. واستفاد من هذه المدفوعات أكثر من ١٣ ٠٠٠ فرد من ذوي الإعاقات الشديدة ونحو ١٠ ٠٠٠ فرد من كبار السن في الضفة الغربية، بحيث تلقى كل واحد منهم ٢٥٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (ما يعادل ٧٠ دولاراً أمريكياً) شهرياً خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٤ (من كانون الثاني/ يناير إلى حزيران/ يونيه). وتجري حالياً مناقشات بشأن توسيع نطاق هذه الإعانات لتشمل غزة ما أن تسمح الظروف بذلك.

٣٦. علاوة على ذلك، تقدم منظمة العمل الدولية المشورة للسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ طرق الدفع الرقمية للنظام الوطني للحماية الاجتماعية في الضفة الغربية وغزة على حد سواء، وقدمت مذكرة إرشادية[١٣] لينظرا فيها. وهذه مسألة بالغة الأهمية بسبب الدمار الشامل الذي لحق بالمصارف وأجهزة الصرف الآلي في غزة، مما يعيق حصول المستفيدين على مدفوعات المساعدات الاجتماعية. وحالما تنفذ هذه الطرق، سيتلقى جميع المستفيدين مدفوعاتهم بشكل آمن، بمن فيهم المتواجدون في غزة.

٣٧. وفي إطار الفريق العامل المواضيعي المعني بالمساعدات النقدية والقسائم في مجال الحماية الاجتماعية، سهلت منظمة العمل الدولية سلسلة من حلقات العمل الافتراضية في آب/ أغسطس ٢٠٢٤ لتعزيز تنسيق الحماية الاجتماعية والمساعدة النقدية الطارئة في الرابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من أجل تحسين معالجة الاحتياجات المتزايدة للشعب الفلسطيني، خاصة في غزة.[١٤]

◄ رابعاً - وضع موظفي منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة

٣٨. تستخدم منظمة العمل الدولية حالياً ١٥ موظفاً في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويمول أربع من هذه الوظائف من الميزانية العادية، بما في ذلك وظيفتان من الوظائف الدولية. وتمول الوظائف الإحدى عشرة المتبقية من خلال مشاريع التعاون الإنمائي، ومن بينها وظيفتان من الوظائف الدولية. ومن المتوقع زيادة توسيع الفريق، خاصة عند تنفيذ تدخلات جديدة في إطار خطة الاستجابة للطوارئ، بما في ذلك في غزة.

٣٩. ولا تزال القيود المفروضة على حركة التنقل تؤثر على جميع الموظفين. ولا يوجد مؤشر واضح عن موعد منح التصاريح لموظفي الأمم المتحدة الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية، على سبيل المثال من أجل التنقل بين مكتبي منظمة العمل الدولية في رام الله والقدس. كما أنّ هناك حالات تأخير مستمرة في حصول الموظفين الدوليين الجدد على التأشيرات. ولم يتمكّن فريق الأخصائيين المعني بالعمل اللائق أو الإدارة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية من الحصول على تأشيرات للسفر إلى الأرض الفلسطينية المحتلة في بعثات أساسية للدعم والإشراف.

---

[١٣] انظر:
ILO, *Assessment and Mapping of Cash Transfer Payment Modalities and Frequencies in the Occupied Palestinian Territory*, 2024.

[١٤] انظر:
ILO, "Press Release on Humanitarian and Development Partners Set Joint Priorities for Cash Assistance in the Occupied Palestinian Territory", 6 August 2024.

◄ مشروع القرار

٤٠. إنّ مجلس الإدارة:

(أ) أحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة GB.352/POL/3 والتقدم المحرز في إطار برنامج الإنعاش في خطة الاستجابة للطوارئ، الذي وضعه المكتب لمعالجة الاحتياجات العاجلة للعمال وأصحاب العمل الفلسطينيين؛

(ب) نوّه بالدعم المالي الذي قدمته عدة دول أعضاء بالفعل إلى برنامج منظمة العمل الدولية؛

(ج) دعا الدول الأعضاء الأخرى إلى المساهمة في التنفيذ الكامل لبرنامج الإنعاش في خطة الاستجابة للطوارئ، بالتنسيق الوثيق مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، لتعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية لفائدة جميع الفلسطينيين، وبالتالي المساهمة في تعزيز الرابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.